



## PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Eqtesadia
DATE:	20-March-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	50,000
TITLE:	Serious accusations that the government has caused
	pharmaceutical companies significant losses
PAGE:	Front Page
ARTICLE TYPE:	Health Corporate News
REPORTER:	Moustafa Al Kordy

## تهامات خطيرة للحكومة بالتسبب في تعرض شركات الأدوية لخسائر فادحة

لم يحدث.

## و مصطفى الكردي

ناشدت غرفة صناعة الأدوية باتصاد الصناعات، مجلس الوزراء، بإعادة النظر في أسعار الأدوية التي تسببت في تعرض الشركات لخسائر فادحة، نتيجة زيادة تكلفتها عن سعر بيعها للجمهور على خلفية الزيادات الستمرة في سعر الدولار، وعقدت الغرفة مؤتمراً صحفياً لتوضيح تأثير خفض سعر صرف الجنيه أمام الدولار.

وقال أحمد العزبى رئيس غرفة صناعة الدواء إن الغرفة طرقت جميع الأبواب الحكومية ممثلة في وزارة الصحة ورئاسة مجلس الوزراء لتحريك أسعار الأدوية التي تحقق خسائر لكن دون استجابة ولجأت للإعلام لتوضيح الأزمة وتكوين ظهير شعبي لاتخاذ القرار الذي لا بديل له لتفادي أزمة نقص الأدوية.

وأضاف العزبى" أن الغرفة تحرص على استكمال المناقشات مع جميع الجهات المعنية لحل الأزمة حتى لا يتأثر المريض المصرى ولن تلجأ لمجلس النواب، لأن الأمر لا يتحمل انتظار مناقشات البرلمان -على حد قوله-.

وكشف رئيس الغرفة عن ارتفاع نواقص الأدوية إلى ١٤٧١ مستحضراً بينها ٣٦٦ دواءً لا بديل لها أو مثيل في السوق. وتوقع ماجد المنشاوي، عضو مجلس إدارة الغرفة ارتفاع النواقص إلى ٣ آلاف مستحضر خلال ٣ أشهر حال عدم رفع الأسعاد.

وقال أسامة رستم نائب رئيس الغرفة إن شركات الدواء المصرية تحرص على توفير الدواء للمرضى حتى لو حققت خسائر في بعض الأدوية، لكن الظروف الحالية أدت إلى تحقيق معظم الأدوية خسائر كبرى، ما ينذر بانهيار الصناعة ويهددها بمصير الغزل والنسيج، إذا لم تتدخل الدولة.

واستعرض "رستم" اقتصاديات صناعة الدواء في مصر، وقال إن السوق يضم ١٥٤ مصنعاً قائمة و٥٠ مصنعاً تحت الإنشاء، باستثمارات إجمالية ٥٤ مليار جنيه، وقدر "رستم" مبيعات قطاع الدواء شاملة المناقصات، بنحو ٤٠ مليار جنيه بنهاية ٢٠١٥، بمعدل نمو ١٣٪ للقيمة و٣٪ للوحدات المباعة.

وأوضح أن السوق ينمو من حيث قيمة البيع، لكنه يتراجع في عدد الوحدات المباعة، نتيجة اختفاء عدد من الأدوية الرخيصة. وقال أشرف الخولي عضو مجلس إدارة الغرفة، إن سعر الدولار ارتفع ٢٦٪ خلال ٤ سنوات وقانون التسعير ينص على إعادة النظر في الأسعار مع تحريك سعر الصرف ١٥٪، لكن ذلك

وأشار رياض أرمانيوس، عضو مجلس إدارة الغرفة، إلى ضرورة رفع أسعار الدواء في السوق المحلى، لمساعدة الشركات على مواصلة إنتاج مستحضراتها، حتى لا يضطر المريض لشراء الادوية البديلة مرتفعة الثمن، مع توفير الحكومة قانون تأمين صحى شامل يكفل غير القادرين على دفع تكاليف العلاج